زيارة المستشار الالماني لليمن تكريس لعلاقات تاريخية وتجسيد لشراكة متنامية

▫.. تعكس زيارة المستشار الالماني جرهارد شرودر المرتقبة لليمن ما وصلت إليه العلاقات بين البلدين وتبرز المكانة التي تحتلها بلادنا على الصعيد العالمي والأهمية الكبيرة التي جعلت من الدول المؤثرة عالمياً ترى ضرورة اشراك اليمن في التباحث في مجمل القضايا الأقليمية والدولية ويرى المراقبون أن زيارة مسؤول الماني كبير بهذا المستوى إلى صنعاء ستسهم في تعميق العلاقات المتميزة بين البلدين حيث سيعقد مع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مباحثات تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وتعتبر زيارة المستشار الالماني الأولى لبلادنا والثانية للمنطقة العربية مما يدل على الأهمية المتزايدة للمنطقة في السياسة الخارجية الالمانية.

وتحتل زيارة شرودر والوفد المرافق له أهمية كبيرة في سياق العلاقات الطيبة بين اليمن والمانيا التي وصفها الأخ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء بالمتميزة والنوعية وقال أنها ستسهم في تمتين هذه العلاقات وتعزيزها بين الشعبين الصديقين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية موضحاً أن حجم الدعم الالماني لليمن جعلها في مقدمة الدول المانحة وشريكاً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

تقرير / محمد شبيطة

■ الرئيس /علي عبدالله صالح

■ المستشار الالماني/ شرودر

من جانبه يؤكد الدكتور ابو بكر القربي وزير الخارجية أن زيارة شرودر لصنعاء تدل على أن العلاقات اليمنية الالمانية ممتازة جداً إذ تعتبر المانيا من ابرز شركاء التنمية في اليمن بإسهاماتها السخية لتطوير مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية المختلفة ويشير إلى العلاقات الجيدة التي تربط قيادتي البلدين حيث شكلت زيارات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى المانيا خلال السنوات الماضية لبنة قوية لتطوير التشاور في مختلف القضايا ما يجعل مواقف البلدين متطابقة حيال كافة القضايا الاقليمية والدولية.

وقال إن زيارة المستشار الالماني ستسهم في تعميق العلاقات المتميزة بين البلدين حيث سيتم على هامشها التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاستثمارية مثل مشاركة شركة «سيمنز» الالمانية في انشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بالغاز الطبيعي والعديد من مشاريع الشراكة الاستثمارية بين القطاع الخاص في البلدين.

السفير الالماني بصنعاء فرانك ماركوس أكد من جانبه أن مباحثات شرودر مع القيادة اليمنية ستركز على قضايا اساسية تتمثل في دعم العملية الديمقراطية وتعزيز العلاقات الثقافية والاقتصادية لتصل إلى المستوى المطلوب وقال في المؤتمر الصحفي التمهيدي للزيارة أن المستشار الالماني شرودر سيرافقه وفد رفيع المستوى ومجموعة من رجال الاعمال وسيتم على هامش الزيارة التوقيع على اتفاقيتين، الأولى حول تشجيع الاستثمار في اليمن والثانية حول منع الازدواج الضريبي بالإضافة إلى التوقيع على بعض العقود والاتفاقيات التجارية.

وأوضح السفير ماركوس أن المباحثات اليمنية- الالمانية ستشمل اضافة إلى العلاقات الثنائية كل المستجدات والاحداث في المنطقة العربية كالوضع في العراق والصراع العربي الاسرائيلي مشيراً إلى أن اليمن حقق نجاحات كبيرة في المنطقة من خلال انتهاج الحلول السلمية والحضارية مع جيرانه في قضايا الحدود ولم ينجر للتصعيد مما جعل هذا البلد دولة تمثل عامل استقرار مهم لدول المنطقة ويجب اشراكها في المباحثات حول القضايا الاقليمية والدولية خصوصاً وأن اليمن دولة ديمقراطية لها نظام يقر التعددية السياسية.

العلاقات اليمنية الالمانية تاريخية وتشمل التعاون الاقتصادي الوثيق والمستمر والثقافي وغيرها من المجالات التنموية فمنذ أن استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتحديداً في عام ١٩٦٩م أصبحت جمهورية المانيا أكبر الدول المانحة لليمن على اعتبار أن اليمن من البلدان الرئيسية المشمولة بالتعاون التنموي مما جعل العلاقات بين البلدين بنظر المحللين السياسيين نموذجاً بين بلد عربي وأوروبي .

العلاقات بين البلدين في الماضي والحاضر شملت جميع المجالات أهمها التعاون التنموي في مجالات المياه والصحة والتعليم وقطاع تعزيز الاقتصاد وتبادل المنح الدراسية الاكاديمية وغير الاكاديمية والأنشطة الثقافية.

وكون البلدين حققا وحدتيهما في نفس العام فإن ذلك أوجد تقارباً تاريخياً وسياسياً بينهما.

فألمانيا منذ العام ١٩٧٨م قدمت دعماً لليمن بمقدار ٨١٧,١ مليون يورو في مختلف مجالات التنمية وفي عام ١٩٧٩م أتخذت جمهورية المانيا الاتحادية مرسوماً حكومياً قضى بإعفاء اليمن من الديون المستحقة عليها ومنذ ذلك الوقت تحصل اليمن على الدعم الالماني في إطار التعاون الاقتصادي بصيغة مساعدات.

والعلاقات السياسية بين البلدين وفقاً للمحللين والمراقبين تعتبر مثالية لأن المانيا تتمتع بسمعة متميزة لأسباب تاريخية من بينها الموقف الواضح للحكومة الالمانية في دعم الوحدة اليمنية اثناء حرب الانفصال عام ١٩٩٤م وكذلك تقدير اليمنيين للموقف السياسي والتنموي لألمانيا.

ولم تشهد أي دولة غربية أخرى حركة فاعلة من تبادل زيارات مسؤوليها مع اليمن مثل المانيا تتمثل في زيارة رئيس جمهورية المانيا الاتحادية السابق ريتشارد فونفايتسزيكر والزيارات الرسمية التي قام بها الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى المانيا في الأعوام ١٩٩٧م و ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م والزيارات التي قام بها مسؤولون من البلدين على مستوى البرلمان والوزراء كان أهمها زيارة وزير الخارجية الالماني يوشكا فيشر عام ١٩٩٩م كأول دولة عربية يزورها بعد توليه مهام منصبه.

والمانيا الدولة الكبرى في اوروبا سكانياً واقتصادياً احتلت العام الماضي الأولى في العالم بالنسبة لصادراتها الاقتصادية اصبحت تتحرك في مختلف القضايا الدولية والاقليمية وتعاونها الثنائي مرتكز على خمسة معايير تشمل احترام حقوق الانسان واشراك المواطنين في صنع القرار ودور القانون وضرورة تفعيله وتقديم نظام اقتصادي وفقاً لمبادئ السوق إضافة إلى معيار ضرورة توجيه دور الدولة للتنمية.

واجمالاً لا يمكن القول أن أهمية زيارة المستشار الالماني لليمن تتجلى في أن المانيا تعد من الدول الرائدة في الوقت الحاضر ولها قوتها وتأثيرها على صعيد السياسة العالمية فقوتها الاقتصادية جعلتها تلعب ادواراً مؤثرة في مختلف القضايا الاقليمية والدولية من أجل الأمن والاستقرار العالمي.

توسيع العلاقات مع العالم العربي أهم أهدافها

ألمانيا.. مساع حميدة لدعم جهود السلام في المنطقة والعالم

تقرير/عبدالملك السلال

□ .. تنتهج جمهورية المانيا الاتحادية سياسة خارجية متوازنة تجاه البلدان العربية والاسلامية ، تسعى معها دوما لتوسيع آفاق العلاقات الثنائية عبر تشابك المصالح المشتركة وصولا إلى شراكة فعلية تشمل جميع المجالات.

ومن هذا المنطلق تسهم الدبلوماسية الالمانية في الجهود المبذولة لايجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي يكفل لمنطقة الشرق الأوسط المناخ الآمن الدائم ولذلك تأتي زيارة المستشار الالماني جيرهارد شرودر لدول الخليج العربي واليمن للارتقاء بمستوى العلاقات العربية الالمانية حيث ترتبط المانيا بعلاقات ممتازة مع معظم البلدان العربية وفي مقدمتها اليمن التي تسودها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتعزيز التعاون المشترك في شتى المجالات.

وبالنظر لأهمية المانيا واسهاماتها المشرفة في الحرص على السلام والأمن الدوليين ودعمها للمنظمة الدولية وإعادة هيكلتها ، وثقلها في الاتحاد الاوروبي كدولة ثالثة - صناعيا - فمساعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن يحظى بمساندة الجمهورية اليمنية والدعم العربي.

الدبلوماسية الحميدة

● اعتمدت السياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية وعلى مبدأ الجهود الحقيقية والمساعي الحميدة مع الاتحاد الاوروبي لايجاد حل للصراع العربي - الاسرائيلي عبر التوافق مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، وخارطة الطريق التي تبنتها اللجنة الرباعية وهي الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وروسيا والامم المتحدة وتمحورت معظم التحركات الدبلوماسية الالمانية في هذا الإطار لاحياء عملية السلام في الشرق الأوسط ، وذلك كلما دخلت النفق الاسرائيلي المظلم بفعل التعنت الشاروني واستهتاره بإرادة المجتمع الدولي وقراراته على الدوام.

وتركز محاور السياسة الالمانية على أهمية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإبلاء الامم المتحدة دورا أكبر في حل قضايا النزاعات المسلحة وبؤر الصراعات في العالم ، انطلاقا من تجربتها المريرة بما عانته من ويلات الحرب العالمية الأولى والثانية.

وبرزت تلك السياسة في المعارضة الواسعة التي أبدتها المانيا وفرنسا تجاه الحرب على العراق مفضلة الحلول السلمية على استخدام القوة في النزاعات مع الدول.

وكان المعسكر الاوروبي المعارض يستند في ذلك إلى ضرورة افساح المجال أمام الامم المتحدة لاستكمال عمليات التفتيش الدولية على اسلحة الدمار الشامل في العراق.

المانيا والقضية الفلسطينية

● وتشدد المانيا في محاور سياستها على ضرورة حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي بقيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش إلى جانب اسرائيل بسلام وهو ما عبرت عنه الجولات المكوكية لوزير الخارجية يوشكافيشر عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م إلى الشرق الأوسط في إطار مساعيها الهادف لكسر الجمود الذي يعتري عملية السلام ومازال برلين في الإطار ذاته زيارات مماثلة للمسؤولين الفلسطينيين وقد انتقدت المانيا جدار الفصل العنصري الذي تنشئه اسرائيل في الأراضي الفلسطينية ويلتهم ٧٪ من أراضي الضفة ، وهي التي تقدم مساعدات إلى جانب الاتحاد الاوروبي للسلطة الفلسطينية كي تمضي قدما في اصلاح مؤسساتها بما نسبته ٢٢,٦٪ لما لذلك من أهمية معززة للاستقرار في المنطقة وتمتد تلك المساعدات لتشمل وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) بمبلغ ٥٨,٢٨ مليون يورو من اجمالي ٨٦,١٢ مساهمة الاتحاد الاوروبي.

تضميد جراح العراق

● بالرغم من المعارضة القوية التي أبدتها اوروبا - وبالذات المانيا وفرنسا - تجاه الحرب على العراق وغزوه من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ، وما خلفته تلك الحرب من نتائج كارثية ليس على العراق وحده .. بل على المجتمع الدولي بما شهده من عوامل شد وجذب في مسار العلاقات الاوروبية - الامريكية .. إلا أن المانيا أخذت على عاتقها الدور الأكبر في تضميد جروح العراق السياسية عبر مساعداتها له في مساندة الجهود الرامية لإعادة إعمار ما دمرته آليات الانجلو امريكية ، وصولا إلى استعادة عافية بلاد الرافدين واستقلاله المنظورين.

وامتدت المساعدات الالمانية لمختلف الجوانب الانسانية للمتضررين من الحرب في العراق لتشمل الاغذية - واغاثة حالات الطوارئ واللاجئين ، واصلاح وإعادة تشغيل محطات المياه التي دمرتها الحرب في بغداد بتكلفة بلغت ٢٤ مليون دولار .. فيما وصل مجموع المساعدات المقدمة لخلق مناخ من الاستقلال وإعادة إعمار العراق نحو ٢٠٠ مليون دولار (١٦٢ مليون يورو) شاركت فيها المانيا من خلال مساهمات مقدمة في إطار مساعدات الاتحاد الاوروبي والمساعدات متعددة الأطراف.

وبحسب مصادر وزارة الخارجية في برلين فإن المساعدات الالمانية للعراق تشمل ثلاثة محاور رئيسية هي:

إعادة بناء المجتمع المدني العراقي ، ودعم تدريب الشرطة والقوات المسلحة العراقية وتوفير التجهيزات اللازمة لهذه القنوات.

تخفيض الديون بشكل جوهري في إطار (نادي باريس).

بناء المجتمع المدني

● مجالات المحور الأول تضمنت إعادة البنية التحتية ، وتشييد المؤسسات والتعاون في مجال التعليم ، ومشروع إمداد المياه والتخلص من مياه الصرف الصحي في مدن دهوك واربيل والسليمانية ، والذي تم تكليف بنك التعمير الالماني بتنفيذه بمبلغ ثلاثة ملايين يورو ، مع توفير التجهيزات الكاملة ومستلزمات الاصلاح وعناصر التدريب ، لكن هذا المشروع تم تأجيله لدواعي الحالة الأمنية التي لم تتحسن في العراق - حتى الآن- حيث ذهبت التوقعات والمراهنات السياسية بعد إجراء الانتخابات العامة بتحسن المناخ الأمني أدراج الرياح.

وبلغت مشاركة المانيا في إعادة البناء السياسي ببلاد الرافدين بمبلغ خمسة ملايين يورو خصص منها مليون يورو لدعم الانتخابات العراقية التي جرت نهاية يناير الماضي.

كما خصصت المانيا مبلغ أربعة ملايين يورو لحماية مهام الامم المتحدة في العراق وبغض النظر عن ذلك شرعت الشركات الالمانية في إعادة إعمار العراق ، أما باستكمال مشروعات ما قبل الحرب أو بحصولها على صفقات في مجالات مختلفة (مثل الاسمنت وتوليد الكهرباء أو الهواتف الخلوية).

إلغاء الديون

● انطلاقا من أهمية عدم السماح لديون العراق بابتلاع مجهودات إعادة البناء اسقطت الحكومة الالمانية بالاتفاق مع نادي باريس ، معظم ديونها عن العراق بمبلغ ٥,٣ مليار دولار متضمنة الفوائد ، وذلك في إطار ٤٢ مليار ألغاها نادي باريس من ديون العراق والبالغ مجموعها حوالي ١٢٥ مليار دولار.

وتتجه المانيا حاليا للعمل مع شركائها في (نادي باريس) للتوصل إلى نظام يسمح بإلغاء ديون العراق بشكل جوهري وقدر الإمكان على مراحل مع تأجيل بداية السداد ومد فترة سداد الديون لفترة أخرى تحت عباءة ضمان القروض عن طريق مؤسسة هرمس.

تعزيز الشراكة عبر الحوار

● ولفتح آفاق جديدة في العلاقات مع العالم الاسلامي اعتمدت المانيا مبدأ الحوار الهادف وحوار الحضارات عبر انشاء منصب مفوض خاص للحوار ، يقوم بتقديم المشورة على جميع مستويات العمل الدبلوماسي داخل وزارة الخارجية الالمانية ، ويدعمه في تلك المهمة فريق من الخبراء المختصين الذين يتولون إدارة مناقشة القضايا الاجتماعية في البلدان الاسلامية ، وربط وتشجيع الاتصالات مع فعاليات المجتمع المدني بهذه الدول وتحديدا شركاء محليين وصولا لإقامة تعاون مشترك ينبثق عنه إعداد مشاريع متنوعة أهمها التركيز على تطوير التعليم ، والمنح الخارجية في العالمين العربي والاسلامي والتي باتت تشكل أحد مراكز الثقل في (الحوار الثقافي الاوروبي الاسلامي) خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

ويستند الاهتمام الالماني أساسا بمساعدة الدول في الارتقاء بالجانب التعليمي لديها على تقرير التنمية في العالم العربي الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي عام ٢٠٠٤م الذي يشير إلى حالة تردي التعليم في البلدان العربية التي تمثل الشبيبة ٥٠٪ من عدد سكانها والذين لا تتجاوز أعمارهم ٢٥ عاما.

وتجيء مبادرة الحوار الالماني مع الدول العربية والاسلامية ، التي يعتبرها المراقبون الركائز الأساسية لحدوث تقارب بيني يمنع نشوب الصراعات عبر إيجاد شركات حقيقية ترسخ الثقة بين الجانبين وتفضي إلى تفاهم وتفاعل كل طرف تجاه قضايا الآخر ، عبر نقاش يتسم بالإدراك والموضوعية ويبتعد عن القوالب النمطية لينتهي ، أو يترسخ بعده مشاريع عملية على الواقع تكافح الفقر ، وأخرى تستهدف المناطق الريفية ، وتطوير التعليم تلك الحوارات الهادئة والموضوعية تنظر إليها الخارجية الالمانية بتفاؤل ، مؤكدة أنها ستؤدي على المدى الطويل لاطفاء بؤر العنف باعتبار الحوار والمصالح المشتركة السبيل الأمثل لمعالجة القضايا الملحة ، بدلا من لغة القوة واستخدام السلاح ، وهو ما يجعل السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية تحظى باحترام وتقدير وتجاوب ملحوظ في العالمين العربي والاسلامي يسهل لها المساهمة الفاعلة في ترسيخ الاستقرار والأمن في العالم الاسلامي كمنطقة مجاورة ، ولا يخدم مصلحة اوروبا فقط .. بل يخدم أمن الجميع.